


جدول إحالة مشاريع قوانين

الإحالة على اللجان	المشروع	المرجع	
		الإحالة	العدد
اللجنة المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية	مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على الاتفاقية المبرمة في 8 أفريل 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والمتعلقة بتعديل اتفاقية القرض المبرمة في 7 ماي 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق المذكور للمساهمة في تمويل مشروع تطوير شبكة نقل وتوزيع الغاز الطبيعي	بتاريخ 2014/06/20	44
اللجان المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية - لجنة القطاعات الخدماتية	* تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاق انقراض المبرم في 16 ماي 2014 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج الحكومة والفرص والتشغيل .	بتاريخ 2014/06/20	45
في الجوانب الداخلة في اختصاصها وبعد تقريرها كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.	* تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة		

<p>اللجان المتعهدة: * لجنة التشريع العام -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة التشريع العام</p>	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاقية بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية حول التعاون القضائي في المادة الجزائية.</p> <p>* تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة</p>	<p>بتاريخ 2014/06/20</p>	<p>46</p>
<p>اللجان المتعهدة: * لجنة القطاعات الخدماتية -لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة القطاعات الخدماتية.</p>	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاقية وثائق هوية البحارة (مراجعة) الاتفاقية (185) المعتمدة بتاريخ 19 جوان 2003 من قبل منظمة العمل الدولية.</p> <p>* تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة</p>	<p>بتاريخ 2014/06/20</p>	<p>47</p>
<p>اللجان المتعهدة: * لجنة التشريع العام -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة التشريع العام</p>	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاقية بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية حول التعاون القضائي في مجال تسليم المجرمين.</p> <p>* تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة</p>	<p>بتاريخ 2014/06/20</p>	<p>48</p>

رئيس المجلس الوطني التأسيسي


مصطفى بن جعفر

مشروع قانون أساسي

2014/48

يتعلق بالمصادقة على اتفاقية بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية حول التعاون القضائي في المادة الجزائية.

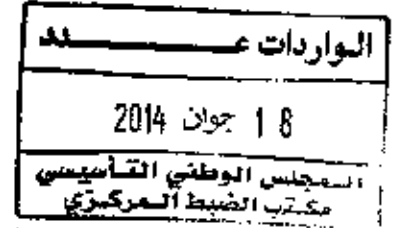
فصل وحيد

تمت المصادقة على الاتفاقية بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية حول التعاون القضائي في المادة الجزائية، الملحقة بهذا القانون الأساسي، والمبرمة بتونس بتاريخ 25 سبتمبر 2010.

2014/48

الواردات عـــــــدد
18 جوان 2014
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

اتفاقية التعاون القضائي في المادة الجزائية
بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية
(شرح الأسباب)



2014/46

في إطار دعم التعاون القضائي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة المغربية وتطوير الاتفاقية التبرمة بينهما بتاريخ 1964/12/09 والمتعلقة بالتعاون القضائي وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين وهي اتفاقية تشمل المادتين المدنية والجزائية ، وفي إطار تنمية ذلك التعاون وتخصيص كل اتفاقية أو معاهدة بمادة معينة تقرر إبرام اتفاقية قضائية بين البلدين تتعلق بالتعاون القضائي في المادة الجزائية.

ومن بين أسباب إبرام هذه الاتفاقية مكافحة الجريمة بصفة عامة كمكافحة جرائم الإبادة والجرائم الإرهابية واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمواجهة الإرهاب الدولي.

كما تعمل هذه الاتفاقية على تعزيز التعاون بين البلدين في أهم المسائل ذات الصبغة الجزائية من ذلك توضيح كيفية التعاون في مجال تبليغ لوائح القضاة والإعلام بالأحكام الجزائية وإجراءات استدعاء الشهود والخبراء في إطار القضايا الجزائية وكيفية نقل الشهود الموقوفين.

ونظرا لاختلاف طبيعة التعاون بين المادة الجزائية والمادة المدنية فقد تناولت هذه الاتفاقية المسائل المشار إليها بالنظر إلى خصوصية المادة الجزائية.

ونظر لخصوصية الاتفاقيات القضائية في القضايا الجزائية فقد تم تخصيص المادة 12 من الاتفاقية لبيان إجراءات تنفيذ تلك الإثباتات وشروطها ومضمون منف الإثباتية .

ومن أهم ما جاء بالاتفاقية هو العمل على تيسير طرق التعاون في مادة التبليغ وذلك بتبليغ سيد التعاون المباشر بين السلطات المركزية واختيار الطريقة الدبلوماسية طريقة ثانوية وهم تطور إيجابي